مؤقت



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٣٩٨٨

الأربعاء، ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩، الساعة ١٧/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد تشن هواصن	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد بتريّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد كورديرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/1999/320)

99-85207

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/1999/320)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني قد تلقيت رسائل من ممثلي ألمانيا وبيلاروس والهند يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كاستروب (ألمانيا)، والسيد مارتينوف (بيلاروس)، والسيد شارما (الهند) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): لقد تلقيت طلبا مؤرخا ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ من السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش بمخاطبة مجلس الأمن. وأقترح، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إليه لمخاطبة المجلس أثناء مناقشة البند المعروض عليه.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد يوفانوفيتش مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة لطلب متضمن في رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1999/320.

وأود أن أذكّر بقرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨).

وأود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى رسالتين مؤرختين ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٩ إحداهما موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة. الوثيقة S/1999/322؛ والأخرى موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1999/323.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يشعر الاتحاد الروسي بالغضب الشديد إزاء استخدام القوة العسكرية من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الأسابيع القليلة الماضية عندما سمعنا تهديدات متواصلة تضر بعملية التفاوض، وبأنه ستكون هناك هجمات بالصواريخ على المواقع الصربية في كوسوفو وأجزاء أخرى من صربيا، أعلنت الحكومة الروسية بقوة رفضها القاطع لاستخدام القوة بما يتنافى وقرارات مجلس الأمن، وأصدرت تحذيرات متكررة من العواقب الضارة الطويلة الأجل لهذه الأعمال، لا على توقعات تسوية الحالة في كوسوفو وضمان الأمن في منطقة البلقان فحسب، بل وعلى استقرار نظام العلاقات الدولية المتعدد الأقطاب الحديث كله.

إن المشتركين في هذا الاستخدام الانفرادي للقوة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذات السيادة، والذي يجري انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ودون تفويض من مجلس الأمن، عليهم أن يدركوا المسؤولية الكبيرة التي يتحملونها نتيجة خرق الميثاق وغيره من قواعد القانون الدولي ومحاولة جعل الأولوية للقوة والإملاء الانفرادي في العالم كأمر واقع.

وليس من حق أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي أن يقرروا مصير دول أخرى مستقلة وذات سيادة. ويجب عليهم ألا ينسوا أنهم ليسوا أعضاء "في حلفهم فحسب، بل وأعضاء في الأمم المتحدة أيضا"، وأنهم ملتزمون بالاسترشاد بميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة المادة ١٠٣ منه، التي تضع بجلاء لأعضاء المنظمة الأولوية المطلقة لالتزامات الميثاق فوق أية التزامات دولية أخرى.

ويتعذر الدفاع كلية عن محاولات تبرير هجمات منظمة حلف شمال الأطلسي بحجج منع وقوع كارثة إنسانية في كوسوفو. فهذه المحاولات لا ترتكز بأي حال من الأحوال على الميثاق ولا على أية قواعد معترف بها بوجه عام للقانون الدولي، بل إن الاستخدام الانفرادي

للقوة يؤدي على وجه التحديد الى حالة تنجم عنها عواقب إنسانية مدمرة بحق. وفضلا عن ذلك، فإنه وفقا لشروط تعريف العدوان، الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ١٩٧٤،

"ما من اعتبار أيا كانت طبيعته، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو غير ذلك، يصح أن يتخذ مبررا لارتكاب عدوان". (قرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩)، المرفق، المادة ٥، الفقرة ١)

ومن المؤكد أننا لا نحاول الدفاع عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي من جانب أي طرف. ولكن لا يمكن أن نكافح انتهاكات القانون إلا إذا كنا نمتثل له، وبناء على الأساس الراسخ للقانون. وإلا فإن المخالفات القانونية تسفر عن مخالفات قانونية. ومن غير المعقول أن تبرر محكمة وطنية في بلد ديمقراطي متمدين طرقا غير قانونية لمكافحة الجريمة. ومحاولات تطبيق معيار مختلف للقانون الدولي وتجاهل قواعده ومبادئه الأساسية يوجد سابقة خطيرة يمكن أن تتسبب في زعزعة الاستقرار والفوضى على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وإن لم نضع حدا لهذا الاتجاه الخطير جدا، فإن فيروس النَهج الانفرادية غير القانونية يمكن أن ينتشر، لا في المناطق الجغرافية الأخرى فحسب، بل وفي مجالات العلاقات الدولية بخلاف مسائل السلم والأمن.

أما وقد اختارت منظمة حلف شمال الأطلسي استخدام القوة في كوسوفو فإن هذا يثير تساؤلات خطيرة جدا حول صدق التأكيدات المتكررة بأن ذلك الحلف لا يدعي القيام بدور شرطي العالم، وبأنه مستعد للتعاون لصالح الأمن الأوروبي المشترك. وفي ضوء هذا التحول في الأحداث، سنصل الى النتائج الواجبة في علاقاتنا واتصالاتنا مع تلك المنظمة.

وقرار منظمة حلف شمال الأطلسي باستخدام القوة العسكرية لا يمكن قبوله بصفة خاصة من أية وجهة نظر لأنه من المؤكد أن إمكانات السبل السياسية والدبلوماسية لإيجاد تسوية في كوسوفو لم تستنفد. والكمية الهائلة من الأعمال المعقدة التي اضطلع بها المجتمع الدولي قد وجهت إليها الآن ضربة قوية جدا، بل وهائلة جدا وقد لا يمكن إبطالها.

ويطالب الاتحاد الروسي بقوة بالوقف الفوري لهذا الإجراء العسكري غير القانوني ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحتفظ بحقنا في أن نثير في مجلس الأمن مسألة اتخاذ المجلس، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، التدابير الواجبة بالنسبة لهذه الحالة التي طرأت نتيجة للأعمال غير القانونية من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي، التي تشكل تهديدا صريحا للسلم والأمن الدوليين.

واليوم، فإن بوريس ن. يلتسين، رئيس الاتحاد الروسي، أصدر البيان التالي:

"إن روسيا تشعر بغضب شديد من جراء العمل العسكري من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي ضد يوغوسلافيا ذات السيادة، وهذا لا يقل عن عمل عدواني صريح.

"ومجلس الأمن هو الجهة الوحيدة التي يمكنها أن تقرر التدابير، بما فيها استخدام القوة، التي يجب اتخاذها لصيانة، أو استعادة السلم والأمن الدوليين. ومجلس الأمن لم يتخذ هذه القرارات فيما يتعلق بيوغوسلافيا. ولم يجر انتهاك ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إن القانون المؤسس للعلاقات المتبادلة، والتعاون، والأمن بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي قد انتهك كذلك. وقد تولدت سابقة خطيرة تتعلق بسياسة الإملاء والقوة، وتعرضت للتهديد سيادة القانون الدولي بأكملها.

"ونحن نتكلم أساسا عن محاولة من جانب حلف الناتو لولوج القرن الحادي والعشرين وهو يرتدي زي شرطي العالم. وروسيا لن توافق على ذلك أبدا.

"ويجب على مجلس الأمن أن يناقش الحالة التي برزت وأن يطالب حلف الناتو بوقف استخدام القوة فورا.

"وقيادة الاتحاد الروسي، ستستعرض، من جانبها، علاقتها مع حلف الناتو بوصفه منظمة دللت على احتقار الركيزة الأساسية لنظام العلاقات الدولية.

"وبصفتي رئيسا وقائدا أعلى، فقد أعطيت فعلا التعليمات التالية: قطع زيارة السيد يفغني بريماكوف، رئيس حكومة الاتحاد الروسي، إلى الولايات المتحدة؛ والمطالبة بعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي والسعي إلى الوقف الفوري للعمليات العسكرية من جانب حلف الناتو؛ واستدعاء الممثل العسكري للاتحاد الروسي لدى حلف الناتو إلى موسكو؛ وتعليق مشاركتنا في الشراكة من أجل برنامج للسلام وإنهاء تنفيذ برنامج الشراكة بين روسيا وحلف الناتو؛ وإرجاء المحادثات الرامية إلى افتتاح بعثة ارتباط في موسكو لحلف الناتو.

"وقد ناشدت فعلا رئيس الولايات المتحدة، بيل كلينتون، وزعماء البلدان الأخرى الأعضاء في حلف الناتو أن يوقفوا فورا هذه المغامرة العسكرية، التي تهدد حياة الأبرياء ويمكن أن تؤدي إلى انفجار الحالة في منطقة البلقان.

"إن تسوية الحالة في كوسوفو، كما هو حال تسوية المشاكل الأخرى المماثلة، لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق المفاوضات. وكلما أسرعنا في استئناف المفاوضات، ازدادت احتمالات توصل المجتمع الدولي إلى تسوية سياسية للحالة. وروسيا على استعداد لأن تتفاعل مع الدول الأخرى الأعضاء في فريق الاتصال من أجل بلوغ هذا الهدف.

"والذين قرروا خوض غمار المغامرة العسكرية يتحملون كامل المسؤولية تجاه شعوبهم وتجاه المجتمع الدولي عن العواقب الوخيمة المترتبة على الاستقرار الدولي جراء ذلك.

"فإذا ازدادت حدة الصراع العسكري، فإن روسيا تحتفظ عندئذ بحق اتخاذ التدابير الكافية، بما في ذلك التدابير العسكرية لضمان أمنها والأمن الأوروبي المشترك".

السيد بيرلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة الراهنة في كوسوفو تشكل مصدر قلق عميق لنا جميعا. ولم نبدأ العمل العسكري مع حلفائنا إلا بعد لأي شديد. إلا أننا نعتقد أن هذا العمل ضروري ردا على الاضطهاد الوحشي لألبان كوسوفو من جانب بلغراد، وانتهاكات القانون الدولي، واستخدام القوة بصورة مفرطة وعشوائية، ورفض التفاوض لحسم المسألة سلميا والتحشيد العسكري الأخير في كوسوفو - كل ذلك ينذر بوقوع كارثة إنسانية هائلة.

والعمل العسكري الذي بدأناه اليوم يرمي إلى درء هذه الكارثة الإنسانية وإلى ردع المزيد من العدوان والقمع في كوسوفو. والقوات الصربية التي يبلغ تعدادها ٤٠ ٠٠٠، تمارس أنشطتها الآن في كوسوفو وفيما حولها. ومنذ ١٩ آذار/مارس فقط فر ٣٠ ٠٠٠ كوسوفي من ديارهم. ونتيجة للأعمال الصربية في الأسابيع الخمسة الماضية، هناك أكثر من ٦٠ ٠٠٠ نسمة من اللاجئين الجدد والأشخاص المشردين. والعدد الإجمالي للأشخاص المشردين يقترب من ربع مليون.

والهجوم المستمر الذي تشنه جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية يتسبب في مزيد من اللاجئين ويشكل ضغطا على البلدان المجاورة، ويهدد الاستقرار في المنطقة. وأدت الأعمال القمعية الصربية في كوسوفو إلى قيام أنشطة عبر الحدود في ألبانيا والبوسنة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. والأعمال العسكرية التي اضطلعت بها بلغراد مؤخرا تشكل أيضا تهديدا لسلامة المراقبين الدوليين والعاملين في المجال الإنساني في كوسوفو.

لقد اعترف قرارا مجلس الأمن ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) بأن الحالة في كوسوفو تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة وأشارا إلى الفصل السابع من الميثاق. وفي القرار ١١٩٩ (١٩٩٨)، طالب المجلس القوات الصربية باتخاذ خطوات فورية لتحسين الحالة الإنسانية وتفادي الكارثة الإنسانية الوشيكة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، دخلت بلغراد في اتفاقات وتفاهمات مع منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق من امتثالها لمطالب مجلس الأمن، وبخاصة ما يتعلق بخفض قوات الأمن، والتعاون مع المراقبين الدوليين، والتعاون مع وكالات الإغاثة الإنسانية والمفاوضات بشأن تسوية سياسية من أجل تحقيق قدر ملموس من الاستقلال الذاتي. ورفضت بلغراد الامتثال.

والأعمال التي تضطلع بها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تنتهك أيضا التزاماتها في إطار الوثيقة الختامية لهلسنكي، بالإضافة إلى التزاماتها بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتصرفات بلغراد في كوسوفو لا يمكن أن تعتبر مسألة داخلية.

وطوال شهور أدت الأعمال الصربية إلى تصعيد انفجارات العنف. ومن الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة لتجنب المعاناة الإنسانية والتدمير الواسع النطاق، الذي يمكن أن يفوق ما أسفر عنه هجوم ١٩٩٨.

وأؤكد من جديد أننا بدأنا هذا العمل اليوم بعد لأي شديد. وكنا نفضل أن نحقق أهدافنا في البلقان بالوسائل السلمية. ومنذ اندلاع القتال في شباط/فبراير ١٩٩٨، شاركنا بنشاط سعيا لايجاد حل للصراع من خلال الدبلوماسية بإشراف فريق الاتصال التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وأدت هذه الجهود إلى عقد محادثات في رامبوييه وباريس، أسفرت عن التوصل إلى اتفاق عادل ومنصف ومتوازن. ووقع ألبان كوسوفو هذا الاتفاق، إلا أن بلغراد رفضت جميع الجهود الرامية إلى تحقيق حل سلمي.

وإننا ندرك أن انتهاكات وقف إطلاق النار واستفزازات جيش تحرير كوسوفو أسهمت أيضا في هذه الحالة. ومع ذلك، فإن سياسة بلغراد المنهجية المتمثلة في تقويض اتفاقات تشرين الأول/أكتوبر الماضي وإعاقة جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حسم الحالة هي التي حالت دون التوصل إلى حل سلمي وأدت بنا إلى الاضطلاع بهذه الأعمال اليوم.

وفي هذا السياق، نعتقد أن الأعمال التي تضطلع بها منظمة حلف شمال الأطلسي مبررة وضرورية لوقف العنف والحؤول دون وقوع كارثة إنسانية. وكما قال الرئيس كلينتون اليوم،

"نحن مع حلفائنا لدينا فرصة نورث فيها لأطفالنا أوروبا تنعم بالحرية والسلام والاستقرار. لكن يجب علينا أن نتصرف الآن لتحقيق ذلك".

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي ألبانيا والبوسنة والهرسك، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نيشو (ألبانيا) والسيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) المقعدين المخصصين لهما بجانب قاعة المجلس.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): يواجه المجتمع الدولي حالة تقوم فيها حكومة في قلب أوروبا بانتهاك الحقوق الأساسية لمواطنيها مستخدمة قوة مفرطة لقمع المنشقين، وإرسال دباباتها المدرعة ومدافعها لتدمير القرى، وقتل المدنيين الأبرياء وإجبار مئات الآلاف من الأشخاص على مغادرة ديارهم في عز الشتاء.

ومنذ عشر سنوات ونحن نشهد المأساة التي تجري في منطقة البلقان: أولا في سلوفينيا، ثم في كرواتيا وبعد ذلك في البوسنة. وإبان السنة الماضية، ساد نفس العنف المفرط ضد المدنيين من جماعة طائفية في كوسوفو.

ولم يدخر المجتمع الدولي أي جهد لتشجيع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على إبرام اتفاق سلمي مع سكان كوسوفو الألبان، وتم إيفاد العديد من البعثات الدبلوماسية إلى بلغراد، واعتمد مجلس الأمن الدولي، استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق، قرارات هامة حدد فيها هذا الصراع بوصفه تهديدا للسلم والأمن في المنطقة.

(تكلم بالانكليزية)

إن القرارين ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) واتفاقات تشرين الأول/أكتوبر بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي تفرض التزامات قانونية واضحة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باحترام وقف إطلاق النار، وحماية سكانها المدنيين، والحد من وزع قواتها الأمنية في كوسوفو. لقد كان أحد العناصر الهامة لهذه الاتفاقات إنشاء بعثة تحقق تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكان هدفها ليس فقط رصد وقف

إطلاق النار، وإنما أيضا بناء الثقة في المنطقة.

ومؤخرا جدا، اجتمعت الأطراف في مؤتمر دولي للسلام في رامبوييه، حيث حثت على التخلي عن مواقفها المتطرفة وقبول حل وسط مشرف من أجل السلام. وفي نهاية الأمر، أظهر أبناء كوسوفو شجاعة وبعد نظر بالتوقيع على اتفاق رامبوييه للسلام. والوحيد الذي رفض التعاون والإذعان كان الرئيس اليوغوسلافي، الذي رفض التحرك من موقفه العنيد تماما.

وللأسف، فإن الجهود الدبلوماسية المكثفة المضنية التي بذلها المجتمع الدولي لم تنجح. والكارثة الإنسانية الوشيكة الوقوع التي سببها رفض الرئيس ميلوسيفيتش قبول أي حل سلمي لا تترك أمام المجتمع الدولي خيارا. فكل يوم تسوء الحالة، وإن السكان المدنيين - وأساسا النساء والأطفال - هم الذين يعانون. ووفقا لما ذكره مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، شرد الصراع في كوسوفو أكثر من ٠٠٠ ٤٥٠ فرد، بما في ذلك أكثر من ٠٠٠ ٢٦٠ شردوا داخليا في كوسوفو. وفي الأيام القليلة الماضية وحدها اضطر أكثر من ٠٠٠ ٢٥ فرد إلى ترك ديارهم.

إن الصراع في كوسوفو إذا ظل دون حل، يهدد بالتعجيل بحدوث كارثة إنسانية أكبر وبزعزعة استقرار المنطقة كلها. ونحن في كندا، كنا نفضل دائما حلا سلميا وقد أتيحت للمسار الدبلوماسي كل الفرص للنجاح. والقمع المستمر الذي تمارسه في كوسوفو حكومة بلغراد، عن طريق قواتها المسلحة وشرطتها؛ وعدم مواصلة حكومة ميلوسيفيتش تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف شمال الأطلسي؛ ورفضها المستمر التصرف امتثالا لمتطلبات قرارات مجلس الأمن المتتالية - وهي تصرفات، وأكرر هذا، لم تسهم إلا في زيادة التوتر وقد خلقت كارثة إنسانية كبرى - لم تدع لحلف شمال الأطلسي خيارا غير القيام بعمل.

إن أهداف حلف شمال الأطلسي هي تجنب أزمة إنسانية متسعة دوما. ويجب على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تمتثل لالتزاماتها، بما في ذلك احترام وقف إطلاق النار، وإنهاء العنف ضد السكان المدنيين، والمراعاة التامة لوضع قيود على القوات الأمنية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، على النحو المتفق عليه يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

إن الاعتبارات الإنسانية تشكل أساس عملنا. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي نتفرج على أبرياء يقتلون، وسكان بأكملهم يشردون، وقرى تحرق وتسلب، وسكان يحرمون من حقوقهم الأساسية لا لشيء إلا لأن الطائفة المعنية لا تنتمي إلى العرق "الصحيح". ونحن لا نزال نشعر بقلق عميق بشأن ارتكاب المزيد من الأعمال الوحشية، وأولئك المسؤولون ينبغي أن يدركوا تماما أنهم سيحاسبون على ذلك.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): الوضع الذي نناقشه اليوم يتعلق أساسا بكوسوفو. وقد أبقى مجلس الأمن المسألة في كوسوفو قيد نظره منذ حوالي عام الآن. وطوال هذه الفترة كلها، تدهورت الحالة وزاد نطاق المعاناة الإنسانية والمشاكل الإنسانية. وتهديد الحالة في كوسوفو للسلم والأمن الدوليين لا يزال يتزايد. وقد أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات بشأن كوسوفو، كلها في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهي تمثل تعبيرا واضحا عن إرادة المجتمع الدولي للمساعدة في وضع حل وإطار للعمل بحثا عن الحل.

وسلوفينيا تأسف لأن التطورات في كوسوفو أوصلت المجتمع الدولي إلى النقطة التي استنفدت فيها جميع الوسائل الدبلوماسية وأصبح العمل العسكري في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أمرا لا مفر منه. وإن مساعي المجتمع الدولي المستمرة لتحقيق حل دبلوماسي للأزمة ولمنع كارثة إنسانية ذات بعد أكبر لم تسفر عن نتائج. وفي هذه اللحظة المأساوية بالنسبة للشعوب في ذلك الجزء من أوروبا، نود أن نؤكد أن المأساة نتيجة وأثر لسياسة حكومة بلغراد الخاطئة وحدها.

إن الوضع الراهن لم يكن من غير الممكن التهرب منه. ولم يكن الحل الدبلوماسي مستحيلا. واسمحوا لي بأن أذكر بأن المجلس رحب، منذ وقت غير بعيد، بعملية التفاوض التي أدارها فريق الاتصال في فرنسا، كما أيدها أيضا، وهي العملية التي استهدفت التوصل إلى تسوية سياسية بين الأطراف وإلى وضع إطار وجدول زمني لهذا الغرض.

وسلوفينيا، من جانبها، أيدت تماما التوصل إلى حل سلمي لمشكلة كوسوفو يكون من شأنه أن يتضمن استقلالا ذاتيا موسعا لكوسوفو مع الاحترام الواجب

للحدود المعترف بهـــا دوليا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبـل الأسود). وسلوفينيا شاركت، عن طريق رئيس وزرائها، بشكل نشط في جهود المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف. وسلوفينيا تؤيد الاتفاق الذي أعده فريق الاتصال على أساس نتائج المناقشات المكثفة مع الأطراف في أثناء النصف الثاني من عام ١٩٩٨. ونحن نعتقد أن الجزء السياسي من الاتفاق بشأن الحكم الذاتي في كوسوفو والجزء المتعلق بتنفيذ الاتفاق يشكلان كلا لا يتجزأ ويوفران الطريق العملي الوحيد لتحقيق استقرار الوضع في كوسوفو. والفترة الفاصلة التي مدتها ثلاث سنوات ستوفر أيضا وقتا كافيا لمواصلة البحث عن حل متوازن طويل الأجـل، وأيضا لاستعـادة المصالحة بين الطائفتين الصربية والألبانية في كوسوفو.

وللأسف، فإن جهود المجتمع الدولي ذهبت هباء، لأن حكومـة بلغراد لم تكن مستعدة لحل سياسي للأزمة. إن الأنشطة العسكرية وأنشطة قوات الشرطة الصربية الخاصة في كوسوفو ضد السكان المدنيين لم تتوقف، بالرغم من مطالبات مجلس الأمن العديدة في قراراته، وبالرغم من الالتزامات التي قطعتها حكومة بلغراد لهذا الغرض. بل على العكس من ذلك زاد في الأشهر والأسابيع الأخيرة تصعيد العمل العسكري ضد السكان المدنيين. وأصبحت الهجمات أكثر عنفا، مما تسبب، بالتالي، في إحداث كارثة إنسانية أكبر. ووفقا للأرقام التي نشرها مؤخرا مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشـؤون اللاجئين، هناك بالفعل حوالي نصف مليون لاجـئ ومشرد داخليا. وهذا الوضع يمثل حالة انتهاك جسيم لقرارات مجلـس الأمن ذات الصلـة، وعلى وجـه الخصوص القرار ١١٩٩ (١٩٩٨) المتخذ في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، الذي دعـا إلـى الإنهـاء الفـوري للأنشطة العسكريـة ضد السكان المدنيـين. وإن التهديد الذي يتعـرض له السلم والأمن الدوليان والأمن في المنطقة يبدو كبيرا.

إن اجتماع اليوم مناسبة كئيبة لأسباب عديدة. وأود أن أشدد على ما يلي: إنه لمما يستوجب أقصى قدر من الشجب أن يضطر مجلس الأمن إلى الانعقاد لمناقشة نتائج انتهاكات منتظمة ووحشية لقراراته. وهذا هو المصدر الرئيسي لقلقنا اليوم.

إننا نأسف لأن الأعضاء الدائمين لم يكونوا جميعا راغبين في التصرف وفقا لمسؤوليتهم الخاصة عن صيانة السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة وعدم توفر تأييدهم الواضح منع المجلس من استخدام سلطاته بالشكل الكامل ومن الإذن بالعمل اللازم لإنهاء انتهاكات قراراته.

ونتوقع ونؤمن بأن العمل الذي يجري القيام به الآن سينفذ مع التقيد التام بالمعايير الموضوعية المحددة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونـود أيضا أن نعرب عن الأمل في التوصل إلى اتفاق سلام بشـأن كوسوفو في أقرب وقت ممكن. وسنستمر في التأييد النشط لمساعي المجتمع الدولي لتحقيق حـل مقبول بشكل متبادل تحت إشراف دولي.

السيد بوعـلاي (البحرين): يأسـف وفد بلادي للتطورات الأخيرة في كوسوفو التي أدت في النهاية إلى استخـدام القـوة المسلحة ضـد قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فلطالما دعونا إلى الحل السلمي لأزمة كوسوفو وعبر الحوار الجاد والهادف بين طرفي النزاع. إلا أن سلطات بلغراد، وللأسف، أصرت على مواقفها ولم تغتنم الفرصة التي أتيحت لها في رامبوييه. وأبت هذه السلطات إلا أن تمضي قدما في سياستها القمعية ضد ألبان كوسوفو، التي بدأت منذ أن ألغت تلك السلطات نظام الحكم الذاتي، الذي كانت تتمتع به كوسوفو حتى عام ١٩٨٩، وكأنها نسيت أو تناست بسرعة دروس مأساة البوسنة والهرسك. ويبدو أن المسؤولين في بلغراد لا يريدون لمنطقة البلقان أن تنعم بالسلام والاستقرار اللذين افتقدتهما شعوب المنطقة.

إن سياسة التطهير العرقي والتنكر للحقوق الأساسية لألبان كوسوفو لن يجلب لجمهورية يوغوسلافيا إلا الدمار وانعدام الاستقرار. هذا بالإضافة إلى ما نتج عن تلك السياسة من تشريد الآلاف من سكان كوسوفو. فهناك الآن أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من المشردين داخل كوسوفو، بالإضافة إلى آلاف المشردين الذين لجأوا للدول المجاورة. وقد بلغت هذه المشكلة درجة عالية من الخطورة بحيث باتت تهدد بحدوث كارثة إنسانية.

إن وفد بلادي يأمل أن تعود سلطات بلغراد إلى رشدها وصوابها وتحكّم العقل والمنطق من أجل السلام والاستقرار في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنطقة البلقان بشكل عام. ولا سبيل لذلك غير العودة إلى الحوار الجاد والبناء والالتزام بجميع قرارات مجلس الأمن ذات

الصلة والتعاون مع المجتمع الدولي لإنهاء النزاع في كوسوفو.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): إن الحالة في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مصدر قلق بالغ لوفدي. ونحن في غامبيا، شأننا شأن جميع الدول المحبة للسلام، نرتبط ارتباطا شديدا بالمبدأ المقدس، مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، وفق ما جسده ميثاق الأمم المتحدة.

وقد بذل المجتمع الدولي طوال العام المنصرم جهدا هائلا بغية التوصل إلى حل سلمي للمسألة المتعلقة بكوسوفو. وللأسف أن فرصا كثيرة لحل الأزمة قد ضُيعت لأسباب معلومة لنا جميعا، بما في ذلك فرصة المباحثات الأخيرة في باريس.

وفي غضون ذلك، تواصلت المذابح بلا انقطاع ضد الطائفة الألبانية في كوسوفو. وتوجه المجتمع الدولي بالنداء مرارا وتكرارا إلى السلطات في بلغراد كي تحترم حقوق الإنسان وتتعاون مع المجتمع الدولي بقصد التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة زيادة الاستقلال الذاتي لكوسوفو، ولكن دون جدوى.

ومن رأي وفدي أننا لا نستطيع أن نبقى غير مبالين بمحنة شعب كوسوفو الصريع. وقد تسببت إجراءات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الآونة الأخيرة بقدر من المعاناة لألبان كوسوفو لم يسبق له مثيل، كما تسببت في نزوح وتشريد آلاف مؤلفة من الناس.

إن من مسؤولية أي حكومة أن تحمي مواطنيها. ونحن نتحدث بألم شديد عن أن المجتمع الدولي اضطر للإجراء الذي اتخذه اليوم. وطبيعي أن الترتيبات الإقليمية مسؤولة عن صون السلم والأمن في مناطقها. بيد أن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين هي لمجلس الأمن، كما هو موضح بجلاء في ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن من الجدير بالملاحظة أن حالات الطوارئ تتطلب في بعض الأوقات بل وتستلزم اتخاذ إجراء حاسم وفوري. ونحن نرى أن الحالة الحاضرة في كوسوفو تستحق تلك المعالجة. والإجراء الذي بدأه المجتمع الدولي اليوم كان من الممكن تلافيه لأنه كان من الممكن درء الإجراء. ولذا فنحن نطالب من بيدهم المسؤولية أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لمنع استمرار هذا الإجراء قبل أن يفوت الأوان.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): لقد شاركنا في قرار منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ونتحمل مسؤوليته لأنه لم يكن ثمة حل آخر. وهذا القرار بالنسبة لهولندا لم يتخذ ببساطة بل اتخذ عن اقتناع. وتقع مسؤولية الإجراء الذي تتخذه المنظمة بشكل عام على عاتق الرئيس ميلوسيفيتش. فهو المسؤول عن الانتهاكات الواسعة النطاق لاتفاقات تشرين الأول/أكتوبر مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومع منظمة معاهدة شمال الأطلسي. إن لجوء الرئيس ميلوسيفيتش إلى العنف في كوسوفو هو الذي أقنعنا أخيرا بأن الكارثة الإنسانية الوشيكة التي أعرب المجلس عن انزعاجه بشأنها في قراريه في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر لا يمكن تجنبها بوسائل سلمية.

ويبدو أن بعض العواصم لم تعط تصميمنا على تلافي الكارثة الإنسانية في كوسوفو حق قدره. ولا مراء في أن أي بلد - أو تحالف - يضطر إلى اللجوء إلى السلاح لتجنب كارثة إنسانية، إنما يفضل دائما أن يستند إجراؤه إلى قرار محدد من مجلس الأمن. والأمين العام محق حين يلاحظ في بيانه الصحفي أن المجلس ينبغي أن يشارك في أي قرار باللجوء إلى استعمال القوة. ولكن إذا لم يكن في الإمكان اتخاذ قرار كهذا، بسبب التفسير المتصلب لمفهوم الولاية القضائية المحلية من قبل عضو أو عضوين دائمين في المجلس، فإننا لا نستطيع أن نبقى صامتين ونسمح ببساطة بوقوع كارثة إنسانية. ففي هذه الحالة سوف نتصرف على الأساس القانوني المتاح لنا؛ والأساس المتاح لنا في هذه الحالة أكثر من كاف.

لقد ظلت هولندا معنية بصورة عميقة بالأحداث التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة منذ بداية تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١. ورغم هذا فقد قبلنا الوضع الذي يقوم بالدور القيادي فيه فريق اتصال روسيا أحد أعضائه المهمين. وكان قبولنا لهذا الترتيب دائما على أساس افتراض أن لروسيا من التأثير الكبير في بلغراد ما يجعلها تستطيع دفع الرئيس ميلوسيفيتش إلى القبول بحل معقول. وينبغي أن يقنع الوضع الراهن كل وفد بأن الوسائل الدبلوماسية لإيجاد حل، فيما يتعلق بمشكلة كوسوفو، قد استنفدت. وكما قال الأمين العام فإن

الدبلوماسية فشلت، ولكن يأتي وقت يكون استعمال القوة فيه أمرا مشروعا في السعي إلى السلام. وترى هولندا أن هذا هو الوقت المناسب لذلك.

واسمحوا لي أيضا أن أنوه بالبيان الصادر عن المجلس الأوروبي في برلين باسم الاتحاد الأوروبي. وسوف يسترعي الممثل الدائم لألمانيا انتباه المجلس إلى ذلك البيان في وقت لاحق.

السيد إنيو كورديرو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن الحكومة البرازيلية تتابع باهتمام بالغ الحالة في كوسوفو، وتعرب عن قلقها إزاء التطورات الأخيرة في الأزمة، بما في ذلك جوانبها الإنسانية. ووفاء من حكومة البرازيل بالتزامها الذي لا يتزعزع بالتسوية السلمية للنزاعات، فإنها تأسف لأن تصاعد التوترات قد أدى إلى اللجوء إلى العمل العسكري.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن فرنسا وشركاءها في فريق الاتصال، بعد أن استخلصوا العبر من المأساة التي حدثت في البوسنة والهرسك، حشدوا قواهم في وقت مبكر جدا للتصدي للأزمة في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وكان الهدف من هذا العمل إنهاء العنف الذي تمارسه الأطراف والتوصل إلى تسوية شاملة للصراع.

وقد أيد مجلس الأمن أيضا تلك الشواغل، لا سيما بالقرارات ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، التي اعتمدها بشأن الحالة في كوسوفو. وأشار المجلس في تلك القرارات إلى أنه يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وأكد مجلس الأمن في القرارين ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، أن تدهور الحالة في كوسوفو يمثل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. وطلب المجلس في القرار ١١٩٩ (١٩٩٨) على وجه الخصوص من سلطات بلغراد الوقف الفوري لأعمال القتال وإعلان وقف لإطلاق النار في كوسوفو؛ واتخاذ إجراءات فورية لدرء خطر الكارثة الإنسانية المحدقة؛ وإنهاء جميع ما تقوم به قوات الأمن من أعمال تضر بالسكان المدنيين، والأمر بسحب الوحدات الأمنية المستخدمة لقمع المدنيين؛ وإحراز تقدم سريع، في إطار حوار مع الطائفة الألبانية في كوسوفو، صوب حل سياسي للمشاكل القائمة في كوسوفو.

وفي القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨) عزز مجلس الأمن تأييده ودعمه للاتفاقات المبرمة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من ناحية، وبين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي من الناحية الأخرى. وطلب المجلس إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التطبيق الفوري والكامل لتلك الاتفاقات. وقد شملت تلك الاتفاقات التزامات وواجبات ذات طبيعة محددة من جانب الحكومة اليوغوسلافية.

بيد أن بلغراد لم تحترم تلك الالتزامات. ومع ذلك، فقد بذل كل جهد ممكن لحمل الحكومة اليوغوسلافية على الوفاء بالتزاماتها على أرض الواقع والامتثال لاتفاقات رامبوييه. وقد استنفدت تلك الجهود.

وشهدنا خلال الأسابيع الأخيرة، بالإضافة إلى تعنت سلطات بلغراد في التفاوض بشأن تسوية سلمية، تصعيدا في التوتر والمواجهة، بحشد الجيش اليوغوسلافي لقدرة هجومية عاتية، مما يثير مخاوف من أن تكون هناك موجة جديدة من المجازر ضد مجموعة سكانية تبلغ مليوني شخص. وإننا لا نستطيع أن نترك تلك المجموعة السكانية تحت رحمة القمع العنيف. إن ما يتعرض للخطر اليوم هو السلام، أي السلام في أوروبا - ولكن حقوق الإنسان تتعرض أيضا للخطر.

والإجراءات التي تقرر اتخاذها هي رد على انتهاك بلغراد لالتزاماتها الدولية الناشئة على وجه الخصوص من قرارات مجلس الأمن المتخذة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويجب إقناع سلطات بلغراد بأن الطريق الوحيد المؤدي إلى تسوية الأزمة في كوسوفو هو وقف هجماتها العسكرية في كوسوفو وقبول الإطار الذي حددته اتفاقات رامبوييه.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم في رد فعل للتطورات الخطيرة الجارية الآن في كوسوفو. فقد تسببت الأزمة المستمرة في كوسوفو طوال الـ ١٣ شهرا الماضية، في مصاعب هائلة ومعاناة للسكان المدنيين في الإقليم. وقد أدت الأعمال القمعية المستمرة من جانب القوات الأمنية اليوغوسلافية ضد الطائفة الألبانية في كوسوفو، والتي تكثفت مرة أخرى في الأيام القلائل الأخيرة، إلى عواقب إنسانية وخيمة. فقد أزهق الكثير من الأرواح، في حين أرغم ما يزيد على

نصف مليون من الألبان في كوسوفو على الفرار من ديارهم وقراهم التي أحرقت، والتماس الملجأ في أماكن أخرى من كوسوفو وفي البلدان المجاورة.

لقد ازداد العنف ضد السكان المدنيين في الأسابيع والأيام الأخيرة. وتمثل الأساليب الإرهابية المكثفة والهجمات العسكرية التي تشنها القوات اليوغوسلافية ضد الطائفة الألبانية في أجزاء عديدة من الإقليم، استمرارا للقمع المنتظم من جانب السلطات اليوغوسلافية لطرد المدنيين الأبرياء، لا سيما النساء والأطفال من كوسوفو، مما يعيد إلى الذهن سياسة التطهير العرقي التي مارستها تلك السلطات في أيام الأزمة البوسنية القاتمة.

ووفقا لتقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فإن الحالة الأمنية الراهنة في كوسوفو تتسم بالاستخدام المفرط للقوة، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة، من جانب السلطات اليوغوسلافية ضد الألبان في كوسوفو المسلحين تسليحا خفيفا. هناك أمر واحد ينبغي أن يكون واضحا: إن مكافحة ما يسمى بالإرهاب في كوسوفو لا يبرر بأي حال من الأحوال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو تجاهل القواعد الدولية والقانون الإنساني الدولي.

وقد أيد مجلس الأمن عملية السلم التي ابتدرها فريق الاتصال في كانون الثاني/يناير من هذه السنة، والتي كانت تستهدف تسوية الأزمة في كوسوفو عن طريق الوسائل السلمية. ولا يسع وفدي إلا أن يعرب عن تقديره للجهود المضنية التي بذلها أعضاء فريق الاتصال، ولا سيما أولئك الذين كانوا مصممين على إنجاح مفاوضات السلام في رامبوييه، والتي استؤنفت في باريس في الأسبوع الماضي. ولسوء الطالع، لم تكن نتيجة المفاوضات كما كان يتوقع المجتمع الدولي. فما زالت يوغوسلافيا ترفض اتفاقات رامبوييه، وقد صدت كل الجهود التي بذلت لتغيير رأيها، بينما وضع الألبان في كوسوفو على الاتفاقات توقيعهم على الرغم من تحفظاتهم الشديدة عليها. ووفدي يرحب بقرار وفد الألبان في كوسوفو بالتوقيع على اتفاقات رامبوييه. فبذلك العمل اختار الألبان في كوسوفو طريق السلم بدلا من استمرار الصراع. وكان هذا بالفعل قرارا جسورا ينبغي أن يشيد به المجتمع الدولي وهذا المجلس.

وكان وفدي يعتقد أن الأزمة في كوسوفو يمكن حلها عن طريق الحوار والمفاوضات القائمة على حسن النية وتوفر الإرادة السياسية اللازمة لدى الأطراف المعنية. ومن الواضح أن الجانب الألباني في كوسوفو أبدى حسن نيته وإرادته السياسية، ولكن السلطات اليوغوسلافية، للأسف، لم تفعل ذلك. وكنا نأمل من الجهود الدبلوماسية المكثفة، التي استؤنفت في باريس في الأسبوع الماضي، بما في ذلك كل الجهود المبذولة حتى اللحظة الأخيرة لكفالة اتفاق من بلغراد، أن تنجح في التوصل إلى تسوية سلمية وبالتالي تفادي الحالة الإنسانية المأساوية الحاصلة الآن في كوسوفو. ومن المؤسف أن آمال وتوقعات المجتمع الدولي قد قضى عليها استمرار تعنت القيادة اليوغوسلافية.

وكمسألة مبدأ، لا يؤيد وفدي استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لحل أي حالة صراع، بغض النظر عن مكان حدوثها.

وإذا كان لا بد من استعمال القوة، فينبغي أن يكون ذلك الخيار الأخير، وأن يأذن به مجلس الأمن الذي أنيطت به المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. والصراع الجاري حاليا في كوسوفو، رغم أنه معترف به عموما بوصفه شأنا داخليا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فإنه قد تكون له - وستكون له - عواقب دولية، بالنظر إلى الحالة التي لا تزال غير مستقرة في بعض البلدان المجاورة. وعلى أية حال، ليس في وسع المجتمع الدولي أن يسكت على ذلك، بالنظر إلى مدى العنف الذي يجري في الميدان والظروف الإنسانية المتدهورة في كوسوفو في أعقاب الأعمال العسكرية التي تنفذها السلطات الصربية واليوغوسلافية.

إن وفدي كان يتمنى أن يتناول مجلس الأمن الأزمة في كوسوفو مباشرة. ومن المؤسف أنه بسبب الانقسامات في المجلس بشأن هذا الموضوع، لم يتسن للمجلس خلال الثلاثة عشر شهرا الماضية أن يتصدى للمسألة بأية طريقة مجدية. ومن المؤسف أنه في غياب توافق الآراء في المجلس، بسبب الخلافات التي لا يمكن التوفيق بينها فيما بين الأعضاء الدائمين في المجلس، حرم المجلس من فرصة اتخاذ موقف حازم وحاسم إزاء هذه المسألة، كما يتوقع المجتمع الدولي منه.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الراهنة في الميدان لأنه، بانسحاب المراقبين الدوليين، ومع بدء حلف شمال الأطلسي الأعمال العسكرية، من المرجح أن تقوم سلطات يوغوسلافيا على سبيل الانتقام بإطلاق العنان لقوتها العسكرية الكبيرة على الألبان ضعيفي التسليح. وإذا حدث ذلك، فسيكون الأثر الإنساني على السكان المدنيين في كوسوفو هائلا ومأساويا بالتأكيد. وهذا الجانب من المشكلة لا بد من أن يقوم المجتمع الدولي وهذا المجلس بالتصدي له فورا. ويضم وفدي صوته إلى الآخرين في الدعوة إلى تأهب دولي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى ألبان كوسوفو.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): إن الأزمة الحالية في مقاطعة كوسوفو الصربية خاصة وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عامة تمثل مصدر قلق بالغ لنا. وأمور مثل العنف البالغ المرتكب ضد السكان المدنيين، وذبح النساء والأطفال وكبار السن، وتشريد الناس من منازلهم، وعمليات الاختطاف، والتدمير العشوائي للممتلكات، تظل تحدث في كوسوفو.

وما نتوق إليه في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، كما في أية حالة متأزمة، هو السلام. فالمزيد من العنف والدمار لا يمكن أن ينقذ السلام.

وفي العديد من حالات الصراع رأى مجلس الأمن - على نحو صائب - أن العمل العسكري ليس الحل، بل إن الوسائل السلمية ينبغي أن تكون الخيار الذي يلجأ إليه. وقد تأكد ذلك المبدأ مرة تلو الأخرى - بل حتى مؤخرا، خلال الجلسة المفتوحة التي عقدها المجلس يوم الجمعة ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩. وهذا مبدأ نؤمن بأنه يجب ألا يُطبق على نحو انتقائي.

إن وفدي يرغب في أن يشدد على أن العمل العسكري ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد لا يكون الحل. علاوة على ذلك، قد تتجاوز عواقب ذلك العمل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مما ينشئ بالتالي تهديدا للسلام والأمن في المنطقة.

ومن ثم، يدعو وفدي إلى وقف إطلاق النار في العمل العسكري الجاري حاليا وإلى البحث عن جميع السبل الممكنة لإيجاد حل سلمي للصراع.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): لقد دعم وفد غابون دائما الجهود التي بذلها فريق الاتصال لجعل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تمنح حكما ذاتيا أكبر لمقاطعة كوسوفو التابعة لها.

وشأننا شأن أعضاء فريق الاتصال، قمنا بإدانة أعمال الإرهاب التي يرتكبها جيش تحرير كوسوفو. وأدنا أيضا التدابير القمعية التي اتخذت لمواجهة تلك الأعمال. ومن المؤسف أن جميع تلك الإدانات وتلك المناشدات الرامية إلى بلوغ حل سلمي لمسألة كوسوفو لم تجد آذانا صاغية.

ورغم ذلك الصمت، كنا نأمل أن يواصل فريق الاتصال استخدام كل سلطته لإرغام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على توقيع اتفاق رامبوييه الذي جدد الآمال في التوصل إلى تسوية للحالة في كوسوفو.

إن حكومتي تعارض من حيث المبدأ استخدام القوة لتسوية النزاعات المحلية أو الدولية.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إن الهجمات التي تقوم بها منظمة حلف شمال الأطلسي على الأهداف الصربية، والتي تجري الآن في هذه اللحظة، تمثل مصدر قلق بالغ للأرجنتين.

وانطلاقا من كون التسوية السلمية للصراعات تمثل أحد المبادئ الموجهة لسياستنا الخارجية، فإننا نأسف لأن تعنت حكومة بلغراد قد أدى إلى هذه النتيجة التي لا يرغب فيها أي عضو في هذا المجلس.

إن الأرجنتين تُعرب مجددا عن موقفها إزاء ضرورة الالتزام الصارم بقراري مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) اللذين أدينت فيهما الانتهاكات في المجال الإنساني في كوسوفو.

وبالأمس أصدرت حكومة الأرجنتين بيانا شددت فيه على ضرورة تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق سلام دائم، في إطار يقوم على احترام حقوق الإنسان ومبادئ السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسيادتها، فضلا عن إعطاء المزيد من الحكم الذاتي لكوسوفو وحماية الأقليات.

ونود أيضا أن نقول إن الأرجنتين تأسف أيما أسف لمعاناة السكان المدنيين الأبرياء، فضلا عما قد يقع من ضحايا نتيجة لهذه الحالة. ولكن، كما أشرنا في البداية، تقع المسؤولية على كاهل حكومة بلغراد، لأن هدف العمل العسكري هو الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية في كوسوفو.

وأخيرا، نود أن نتوجه بمناشدة صادقة إلى حكومة بلغراد بأن تسلك مرة أخرى طريق المفاوضات.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد شرع الرئيس ميلوسوفتش في قمع ألبان كوسوفو منذ أن نقض قبل زهاء ١٠ أعوام الحكم الذاتي الشامل الذي كان ممنوحا لكوسوفو. وخلال كل هذا الوقت رفض الرئيس ميلوسوفتش أن يسعي جديا إلى حل سلمي لمشكلة كوسوفو، وهي المشكلة التي كان كل شخص يعلم بأن من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التوتر، والتي تقع المسؤولية عليه هو، بصفته رئيسا لدولته، أن يعالجها. وبدلا من ذلك، اختار أن يستخدم العدوان الوحشي ضد سكان مسالمين. فأين الغضب الذي يجب أن يُثار على ذلك؟

ومنذ آذار/مارس من العام الماضي، تزايد العنف الصربي ضد السكان في كوسوفو تزايدا كبيرا. وخلال الصيف والخريف الماضيين، شنت قوات الأمن الداخلي الصربية والجيش اليوغوسلافي سلسلة من الهجمات في غرب كوسوفو ووسطها اتصفت على نحو متزايد بالإفراط في تدمير المنازل والمحاصيل الزراعية ونفق الماشية. وقد قتل ما يزيد على ٢٠٠٠ نسمة في كوسوفو منذ آذار/مارس ١٩٩٨. وأساليب الأرض المحروقة التي يمارسها الصرب أجبرت ما يزيد عن ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة على الفرار من ديارهم.

واليوم، يكرر الرئيس ميلوسوفيتش مرة أخرى الأساليب التي مارسها في فصل الصيف، فهو يجبر الناس على ترك ديارها ويقوم بحرق قرى بأكملها. وفي الشهر الماضي وحده، تسبب بتشريد أكثر من ٠٠٠ ٦٥ ألف نسمة جدد. وفي حين كان ألبان كوسوفو يوقعون على اتفاقات رامبوبييه في باريس الأسبوع الماضي، كانت بلغراد تعزز على نحو كبير قوتها الأمنية الموجودة في كوسوفو، وبدأت بشن هجوم جديد.

إن المجتمع الدولي - الممثل بمجلس الأمن، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفريق الاتصال، والأمم المتحدة ووكالاتها - قد سعى طوال العام الماضي إلى إقناع بلغراد بإنهاء المعاناة التي سببتها، وإلى الاتفاق على تسوية سياسية مع ألبان كوسوفو، توفر درجة كبيرة من الحكم الذاتي، ولكنها تحترم أيضا السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وفي سلسلة من القرارات، وآخرها القراران ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، طلب مجلس الأمن إلى بلغراد أن تضع حدا للأعمال التي ترتكبها ضد السكان المدنيين، وأن تسحب قواتها الأمنية المسؤولة عن أعمال القمع؛ وأن تتعاون مع المنظمات المشاركة في أعمال الإغاثة الإنسانية؛ وأن تسعى إلى تحقيق تسوية تفاوضية. لكن بلغراد رفضت جميع مطالب مجلس الأمن، وهي تواصل العمل متحدية إرادة المجلس. وفي ظل هذه الظروف، وعندما تفشل الدبلوماسية، هل نرد على ذلك بمجرد المزيد من الكلام؟

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أجرى السفير هولبروك مفاوضات مع الرئيس ميلوسيفيتش وعقد معه صفقة أنشأ بموجبها بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة للتحقق الجوي بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. وقبل الرئيس ميلوسيفيتش أيضا التزاما يقضي بخفض عديد قواته في كوسوفو.

بيد أن الرئيس ميلوسوفيتش حاول طرد رئيس البعثة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وواصلت قواته القيام بأعمال القمع، ولا سيما في تلك المناطق التي لم تكن البعثة متواجدة فيها. والمجزرة التي ارتكبت في رتشاك دلت على احتقاره للبعثة وللمجتمع الدولي بأسره. وكان عديد قواته، ولا يزال، أعلى بكثير من المستويات المتفق عليها.

وفي الأشهر الأخيرة، قام فريق الاتصال والسفراء هيل، ومايورسكي، وبيتريتش، باسم الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي بالسعي إلى تحقيق تسوية تفاوضية. وقد أفضت عدة أشهر من الدبلوماسية المكوكية الجادة إلى إجراء محادثات في شباط/فبراير وآذار/مارس في رامبوبييه وباريس بشأن تسوية مؤقتة لكوسوفو تدعمها قوة بقيادة منظمة حلف شمال

الأطلسي وهي عملية مضنية بحق. بيد أن الرئيس ميلوسيفيتش رفض المشاركة بجدية في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق. ولقد أدى تعنته، بدلا من ذلك، إلى انهيار عملية رامبوييه. ومنذ انتهاء المحادثات، أجبر ٢٥ ٠٠٠ نسمة آخرون على الفرار من ديارهم في وجه أعمال عسكرية خطط لها الجيش اليوغوسلافي مسبقا.

ويرفض الرئيس ميلوسيفيتش، متحديا المجتمع الدولي، القبول بالتسوية السياسية التفاوضية المؤقتة التي تم التوصل إليها في رامبوييه، واحترام حدود قواته الأمنية المتفق عليها بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، ووضع حد لاستخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة في كوسوفو. وبسبب عدم الوفاء بهذه المطالب، فإننا نواجه كارثة إنسانية. ولقد اضطرت منظمة حلف شمال الأطلسي إلى القيام بعمل عسكري لأن جميع الوسائل الأخرى التي تمنع وقوع كارثة إنسانية قد أحبطت بفعل تصرف الصرب.

ونحن نقوم بهذا العمل مع الأسف، بغية إنقاذ الأرواح. وهو سيكون موجها نحو عرقلة الهجمات العنيفة التي تشنها قوات الأمن الصربية، وإضعاف قدرتها على ارتكاب كارثة إنسانية. وفي الأجل الطويل، فإن المحكمة الجنائية الدولية التي تشمل ولايتها كوسوفو، ستعتبر المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي مسؤولين عن أعمالهم.

إن العمل الذي نقوم به قانوني. وهو مبرر بوصفه تدبيرا استثنائيا لمنع وقوع كارثة إنسانية شاملة. وفي ظل الظروف الراهنة في كوسوفو، ثمة دليل مقنع على أن هذه الكارثة باتت وشيكة. فتجدد أعمال القمع على يد سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من شأنه أن يتسبب في وقوع المزيد من الخسائر في أرواح المدنيين، ومن شأنه أن يفضي إلى تشريد السكان المدنيين على نطاق واسع وفي ظل ظروف معادية.

لقد تمت تجربة كل الوسائل ما عدا وسيلة استعمال القوة لتفادي هذه الحالة. وفي ظل هذه الظروف، وكتدبير استثنائي على أساس الضرورة الإنسانية الملحة، فإن التدخل العسكري له ما يبرره قانونا. والقوة المقترح استعمالها الآن موجهة حصرا نحو تفادي وقوع كارثة إنسانية، وهو الحد الأدنى المطلوب من أجل تحقيق ذلك الغرض.

إن محور مناقشتنا اليوم تنصب على الأزمة في كوسوفو نفسها. ولكن ينبغي ألا يساور بلغراد أي وهم أننا نغض طرفنا عما يجري في أماكن أخرى في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فنحن نراقب تصرف الصرب عن كثب في الجبل الأسود. ونلاحظ أيضا بجزع أن وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية الاتحادية، بدعم من ضباط الشرطة، أغارت على راديو ب ٩٢ بتاريخ ٢٤ آذار/مارس، وأغلقت المحطة واحتجزت رئيس التحرير العامل فيها. ونحن ندين هذا العمل الرامي إلى زيادة الانتقاص من إضعاف الحق في حرية التعبير في صربيا.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالنداءين التاليين اللذين أوجههما إلى الجانبين في النزاع. فإلى ألبان كوسوفو أقول إنه ينبغي أن يواصلوا السير على طريق السلام الذي اختاروه بالتوقيع على اتفاقات رامبوييه بكاملها بتاريخ ١٨ آذار/مارس. والمملكة المتحدة تحثهم على ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس في الأيام الحاسمة المقبلة. وإلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أقول إنه لم يفت الأوان لإظهارها في أي وقت أنها مستعدة للوفاء بمطالب المجتمع الدولي. وإنني أحثها بقوة على أن تفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

بتاريخ اليوم ٢٤ آذار/مارس، قامت منظمة حلف شمال الأطلسي، بقيادة الولايات المتحدة، بتعبئة قواتها العسكرية المحمولة جوا، وبتوجيه ضربات عسكرية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الأمر الذي يفاقم على نحو خطير الحالة في منطقة البلقان. وهذا العمل هو انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، والأحكام المقبولة للقانون الدولي. والحكومة الصينية تعارض هذا العمل بشدة.

إن مسألة كوسوفو، نظرا لأنها مسألة داخلية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ينبغي حلها فيما بين الأطراف أنفسها في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتسوية مسألة كوسوفو ينبغي أن تقوم على احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامتها الإقليمية، وعلى ضمان الحقوق والمصالح المشروعة لجميع المجموعات العرقية في منطقة كوسوفو. ولقد عملت الأطراف المعنية مؤخرا بنشاط على إيجاد تسوية

سياسية للأزمة. ونحن نقف دوما إلى جانب إيجاد تسوية سلمية للنزاعات عن طريق المفاوضات، ونعارض استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في الشؤون الدولية، أو سياسة تسلط القوي على الضعيف. واننا نعارض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت أية حجة كان أو في أي شكل من الأشكال.

إن موقفنا ما فتئ يتمثل في أنه على مجلس الأمن أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا للميثاق. ومجلس الأمن وحده هو الذي بإمكانه أن يحدد الحالة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وأن يتخذ الإجراءات المناسبة لذلك. ونحن نعارض معارضة ثابتة أي عمل ينتهك هذا المبدأ ويتحدى سلطة مجلس الأمن.

إن الحكومة الصينية تدعو بقوة إلى وقف فوري للهجمات العسكرية التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتطلب الصين إلى المجتمع الدولي والأطراف المعنية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بذل جهود متضافرة من أجل العمل على استقرار الحالة في أسرع وقت ممكن ونزع فتيل الأزمة بغية استعادة السلام في منطقة البلقان في تاريخ مبكر.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد سبق أن ذكرت موقفي. ولم أسمع ما يجعلني أغير هذا الموقف. وعلى أي حال، فإن التأكيد بأن الأساس التقليدي لاستخدام القوة يتجاوز حدود ميثاق الأمم المتحدة شيء لا أستطيع أن أعتبره تأكيدا جادا. لقد وضحت موقفي، ولم يتغير على الإطلاق.

ولكني طلبت الكلمة لتقديم إيضاحين يستندان إلى الواقع، حيث أن بعض زملائي قد ذكروا من قبيل سوق الحجج بعض الأحداث التي لم تقدم على النحو الصحيح. وأود أن أحيطكم علما بالحقائق، خاصة وأن هذه جلسة عامة وعلنية يحضرها أعضاء في الأمم المتحدة ممن ليسوا أعضاء في مجلس الأمن. ولهذا لا بد أن أوضح نقطتين.

النقطة الأولى تتعلق بما ذكره بعض الزملاء من أن روسيا عضو في فريق الاتصال. وهذا صحيح تماما، ولكنهم قالوا أيضا إن روسيا شاركت في تقديم مجموعة وثائق فريق الاتصال. وهذا صحيح جزئيا فقط. فقد اعتمد فريق الاتصال وثيقة في لندن، وهي أساس مشروع التسوية السياسية. وصحيح أيضا أن الاتحاد الروسي يشارك في تقديم هذه الوثيقة مشاركة تامة. أما فيما يتعلق بالتنفيذ العسكري، فإن فريق الاتصال لم يناقش تلك الوثيقة على الإطلاق، لا لأن الاتحاد الروسي لم يرغب في مناقشتها، ولكن لأن شركاءنا في فريق الاتصال قرروا أن يناقشوا الجوانب العسكرية لتنفيذ الاتفاق خفية عنا، في منظمة حلف شمال الأطلسي وليس في فريق الاتصال. لقد كنا نناقش ذلك مع شركائنا في فريق الاتصال وقدمنا عروضا تجعل مسائل تنفيذ الاتفاق موضع تقديم مشترك داخل فريق الاتصال. ولكن هذا لم يحدث.

وبالتالي، عندما يقولون إن روسيا تشارك في تقديم كل شيء رفضته بلغراد، فإن هذا لا يصور الحالة الحقيقية. والآن، أكرر: إن شركاءنا الغربيين في فريق الاتصال قرروا أن إعداد الجوانب العسكرية ومناقشتها خفية عنا، ولم يكن لروسيا يد في ذلك الاقتراح. لقد اختار شركاؤنا الغربيون أن يفعلوا ذلك.

والتوضيح الثاني الذي أردت أن أذكره يتعلق بما ذكره بعض زملائنا من أن الأعمال التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي أصبحت محتومة لأن عضوا أو عضوين من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد أوقفا الإجراء في المجلس. وهذا، ببساطة، غير صحيح لسبب واحد بسيط، وهو أنه لم تقدم أية اقتراحات بشأن هذا الموضوع في مجلس الأمن من جانب أي طرف. ولم يكن هناك على الإطلاق أي مشروع قرار، ولم تكن هناك مناقشات غير رسمية، ولا حتى في الأروقة، وعلى الأقل لم يحدث هذا مع عضو دائم واحد من أعضاء مجلس الأمن، وهو روسيا. هذه المناقشات لم تحدث. ولا أتكلم عما قد تكون قد أسفرت عنه هذه المناقشات من نتائج، ولكن أن يقال الآن إن واحدا أو اثنين من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أوقفا الإجراء في المجلس، فهذا ببساطة وبلغة دبلوماسية ليس صحيحا.

هذان هما التوضيحان اللذان أردت أن أذكرهما لكي يعرف الجميع حقيقة الأمور.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للقرار المتخذ في وقت مبكر من الجلسة، أدعو الآن السيد يوفانوفيتش إلى الإدلاء ببيانه.

السيد يوفانوفيتش (تكلم بالانكليزية): اليوم، قامت القوات المسلحة لمنظمة حلف شمال الأطلسي بارتكاب عمل انفرادي وحشي للغاية وعدواني لا مبرر له ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهي دولة مستقلة ذات سيادة وعضو مؤسس في الأمم المتحدة. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تهدد أي بلد، ولا تهدد السلم أو الأمن في المنطقة. لقد تعرضت للهجوم لأنها سعت إلى حل مشكلة داخلية واستخدمت حقها السيادي في مكافحة الإرهاب ومنع انفصال جزء من أراضيها كان ينتمي دائما لصربيا ويوغوسلافيا.

وقرار الهجوم على بلد مستقل اتخذ خارج مجلس الأمن وهو الهيئة الوحيدة المسؤولة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وهذا العدوان السافر انتهاك صارخ للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مباشرة مع الفقرة ١ من المادة ٥٣ من الميثاق، التي تنص على

"أما التنظيمات والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس".

واليوم، كشف النقاب عن منظمة حلف شمال الأطلسي. فلم تعد حلفا عسكريا دفاعيا بل أصبحت حلفا عسكريا هجوميا يتجاهل نظامه الأساسي، وميثاق الأمم المتحدة، وميثاق باريس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك نظام العلاقات الدولية القائم على احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بقصفها الثقيل والعشوائي لمدن وبلدات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، قد أصبحت القوة الجوية والمرتزقة لجيش تحرير كوسوفو الإرهابي.

ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي أن يتحملا المسؤولية كاملة عن كل العواقب التي يمكن التنبؤ بها والتي يمكن التنبؤ بها الناتجة عن عملها العدواني الصريح.

ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بارتكابها العدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، إنما انتهكت القانون الدولي والمبادئ الأساسية للعلاقات الدولية، فقد عرضت للخطر السلم والأمن في العالم بطريقة من أكثر الطرق المستهترة والإجرامية.

ولذا طلبت حكومة بلدي، واستنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن، وإننا نتوقع، بل ونطلب إلى مجلس الأمن أن يتخذ إجراء فوريا يدين ويوقف بقوة العدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ويحمي سيادتها وسلامتها الإقليمية. وإلى أن يتحقق ذلك، ليس لدى بلدي أي بديل سوى الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية بكل الوسائل المتاحة لها، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

والهجمات التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي على بلدي، إنما شنت فقط لأن يوغوسلافيا، كدولة مستقلة وذات سيادة، ترفض السماح للقوات الأجنبية باحتلال أراضيها وبتقليص سيادتها. والذريعة لهذا العمل الذي اضطلعت به منظمة حلف شمال الأطلسي تمثلت في الرفض المزعوم لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التوقيع على الاتفاق المزعوم، وهو اتفاق لم تصادق عليه جميع الدول الأعضاء في فريق الاتصال ولم يتم التفاوض بشأنه مع بلادي. والاجتماعات التي عقدت في فرنسا لم تكن مفاوضات بشأن الحكم الذاتي في كوسوفو وميتوهيا ولكنها كانت محاولة خرقاء لم يسبق لها مثيل لفرض حل يؤيد بوضوح أهداف الانفصاليين، تحت طائلة الضغط والابتزاز والتهديد باستخدام القوة ضد بلدي.

وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كانت ولا تزال مستعدة للتوصل إلى حل سياسي. وإننا نولي ذلك أهمية قصوى، ولكن لا يمكننا الاتفاق على انفصال كوسوفو وميتوهيا، سواء كان ذلك فورا أو بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

وكان وفد بلدي قد قدم وثيقة بشأن إقامة حكم ذاتي هام وحكومة ذاتية حقيقية لكوسوفو وميتوهيا على أساس المبادئ الـ ١٠ التي وافق عليها فريق الاتصال. ووقع كافة أعضاء وفدنا على هذه الوثيقة. وهي تتماشى تماما مع أرفع المعايير الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية والتعددية العرقية. وكما كان الحال في

الماضي، فإننا لا نزال نلتزم بتسوية سياسية معقولة للمشاكل في كوسوفو وميتوهيا تحترم سيادة صربيا ويوغوسلافيا وسلامتها الإقليمية وتضمن المساواة في الحقوق لجميع المواطنين والطوائف الوطنية التي تعيش هناك.

فإن لم يحم مجلس الأمن دولة عضوة في الأمم المتحدة ضد العدوان، فإنه سيقوض نظام السلم والأمن الدولي برمته كما نعرفه. فالسؤال هو: ماذا حدث لمصداقية مجلس الأمن ومن المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين؟ هل هو مجلس الأمن، أم المغتصب، أي، منظمة حلف شمال الأطلسي؟ والهجمات الجوية التي تشنها منظمة حلف شمال الأطلسي أدت بالفعل إلى وقوع تدمير شديد وإلى خسائر فادحة في الأرواح. فإذا لم يتوقف هذا العدوان فورا ودون شرط، فإن آثاره المترتبة على السلم في العالم سيكون لها وقع الكارثة.

وإنني أناشد أعضاء مجلس الأمن أن يتحركوا بسرعة ووفقا لميثاق الأمم المتحدة بشجب هذا العدوان واتخاذ التدابير المناسبة لوقفه فورا وبشكل لا لبس فيه بحيث يمكن تسوية جميع المشاكل بالوسائل السياسية.

وتتوجه حكومة بلادي بنداء ملح إلى جميع الدول لكي تعارض بشكل قاطع العدوان الحالي الذي تشنه منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. فإذا لم يتوقف العدوان، فإن سابقة عدم معاقبة عدوان كهذا، ستؤدي عاجلا أم آجلا، إلى شن عدوان ضد عدد من البلدان الأخرى الأصغر حجما أو المتوسطة الحجم. والسؤال الحقيقي: ما هو البلد الذي سيتعرض للضربة القادمة؟

قبل خمسة وستين عاما، فإن الامبراطور هيلاسيلاسي، الذي تعرضت بلاده لعدوان إيطاليا الفاشية - مثلما تتعرض جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اليوم لعدوان منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة - دخل التاريخ عندما أطلق صرخته النبوية وتنبأ بأن عصبة الأمم والسلم الدولي سيصابان في مقتل إذا لم يتوقف العدوان. واليوم تقف الأمم المتحدة عند مفترق طرق، كما كانت عصبة الأمم آنذاك. وآمل أن تختار الأمم المتحدة، هذه المرة، الطريق السليم.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي نائب وزير خارجية بيلاروس، السيد سيرجي ن. مارتينوف. وأرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مارتينوف (بيلاروس) (تكلم بالانكليزية): بيلاروس كانت من بين الدول الثلاث التي حثت، منذ عدة ساعات، على عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن. وقد أصدر رئيس بيلاروس صباح اليوم بيانا يستنكر فيه بشدة قرار منظمة حلف شمال الأطلسي باستخدام ضربات عسكرية ضد دولة ذات سيادة.

وبيلاروس تؤكد أن استخدام القوة العسكرية ضد يوغوسلافيا بغير قرار مناسب من الجهاز الدولي المختص الوحيد، الذي هو دون شك مجلس الأمن الدولي، وأيضا أي إدخال لفرقة عسكرية أجنبية ضد رغبة حكومة يوغوسلافيا، يعد عملا عدوانيا، بكل ما يترتب على ذلك من مسؤولية عن النتائج الإنسانية والعسكرية والسياسية. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن لمنطق أو سبب يقدمه حلف شمال الأطلسي أن يبرر الاستخدام غير المشروع للقوة العسكرية أو أن يعتبر مقبولا.

وبيلاروس، باعتبارها عضوا بالأمم المتحدة، تشعر بقلق بالغ لأن العمل العسكري غير المشروع ضد يوغوسلافيا يعني تجاهلا متعمدا لدور ومسؤولية مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين.

دعونا نتحلى بالشجاعة لبعض الوقت لننظر في وجه الحقيقة. إن تجاهل الجهاز الأولي والأساسي لصنع القرار الجماعي بشأن صيانة السلم والأمن الدوليين، بل وفي الحقيقة، النظام نفسه، الذي أنشئ وتعزز نتيجة للحرب العالمية الثانية - يعني إعاقة النظام، وإعلان انتهائه وتدميره فعلا، وبالتالي، تجاهل دروس أكثر الحروب دموية على الإطلاق، التي تعهد زعماء البلدان الأعضاء، وعلى وجه الخصوص الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، باحترامها منذ جيل مضى.

لقد قيل اليوم إن الدبلوماسية فشلت. لكن هل ستنجح القوة العسكرية الفتاكة في تحقيق حل سياسي دقيق؟ هل التسوية العادلة في يوغوسلافيا أقرب اليوم مما كانت عليه بالأمس؟

إن بيلاروس تطالب بالوقف الفوري لاستخدام القوة ضد يوغوسلافيا ذات السيادة وداخلها. وتطالب أيضا بالاستئناف الفوري لعملية التفاوض بشأن تسوية سلمية، بما في ذلك عن طريق جهود فريق الاتصال. وبيلاروس تصر أيضا على استعادة دور مجلس الأمن وفقا للميثاق في صيانة السلم والأمن الدوليين.

ونحن مقتنعون بأنه حتى الآن، حتى اليوم، يمكن، بل يجب، إيجاد الفرصة لتجديد الحوار السياسي والدبلوماسي على أساس سيادة يوغوسلافيا ووحدة أراضيها واحترام حقوق مجموعاتها العرقية.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل الهند. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): في وقت سابق اليوم، بعد أن أصبح معروفا أن منظمة حلف شمال الأطلسي كانت تفكر مليا في القيام بعمل عسكري ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أصدرت وزارة الخارجية البيان التالي في نيودلهي:

"إن حكومة الهند ظلت تتابع عن كثب التطورات الواقعة في كوسوفو. وهي تذكر ببيانها المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وتؤكد من جديد أن سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والسلامة الإقليمية لحدودها الدولية لا يمكن انتهاكهما. وهذا يجب أن تحترمه جميع الدول.

"ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن حل هذه الأزمة لا يمكن أن يتحقق إلا بالوسائل السلمية، عن طريق التشاور والحوار، وليس عن طريق المواجهة أو أي عمل عسكري، سواء كان أحادي الجانب أو غير ذلك. وفي هذا الشأن، نود أن نؤكد مجددا الالتزامات بميثاق الأمم المتحدة، التي تقضي بوضوح بأنه يجب عدم القيام بأية أعمال إنفاذ في ظل ترتيبات إقليمية دون إذن من مجلس الأمن".

إن الهجمات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي بدأت منذ ساعات قليلة تعد انتهاكا واضحا للمادة الثالثة والخمسين من الميثاق. وما من بلد، أو مجموعة من البلدان أو أي ترتيب إقليمي، مهما كانت قوته، يمكن أن يدعي لنفسه الحق في القيام بعمل عسكري تعسفي من جانب واحد ضد آخرين. إن هذا يمكن أن يكون عودة الى الفوضى حيث تسود القوة فوق الحق. ومن بين وابل المبررات التي سمعناها، قيل لنا إن الهجمات يراد بها منع انتهاكات حقوق الإنسان. وحتى لو كان الأمر كذلك، فإنها لا تبرر العدوان العسكري دون استفزاز يبرره. إن خطأين لا يخلقان صحيحا.

والفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق تنص على أنه ليس في هذا الميثاق

"ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق".

إن كوسوفو معترف بأنها جزء من أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ذات السيادة. وبمقتضى تطبيق الفقرة ٧ من المادة الثانية ليس للأمم المتحدة دور في تسوية المشاكل السياسية الداخلية للجمهورية الاتحادية. والاستثناء الوحيد الذي أوردته الفقرة ٧ من المادة الثانية هو "تطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع". والهجمات التي تشن الآن ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم يأذن بها المجلس، عملا بمقتضى الفصل السابع، ولذلك، فإنها غير مشروعة تماما.

إن ما يثير القلق بشكل خاص هو أن القانون الدولي وسلطة مجلس الأمن، على حد سواء، تنتهكهما بلدان تدعي أنها نصيرة حكم القانون وتشمل أعضاء دائمين في المجلس، ينبغي أن يكون اهتمامهم الرئيسي بالتأكيد تعزيز، وليس تقويض، السلطة العليا لمجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين.

لقد سمعنا أن الهجوم على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سيوقف إذا قبلت حكومتها ما يوصف بأنه قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي على أراضيها. وفي محافل أخرى، قلنا مرارا مع جميع أعضاء حركة عدم الانحياز، إن الأمم المتحدة لا يمكن إجبارها على التخلي عن دورها في حفظ السلام وإن أية عملية لحفظ السلام لا يمكن وزعها إلا بموافقة الحكومة المعنية.

وبعيدا تماما عن كون أي عملية لحفظ السلام تُفرض على حكومة متخوفة أو سكان متخوفين إنما تشكل انتهاكا للفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق، فإن نصيبها من النجاح لن يكون كبيرا، والصومال دليل على ذلك. ففي الصومال كان هناك عذر على الأقل وهو أن سلطة الدولة قد تفتت، لكن هذا العذر غير موجود ولو من بعيد في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وما حاولت منظمة معاهدة شمال الأطلسي أن تفعله هو ترويع حكومة عن طريق التهديد بالهجوم، والآن عن طريق الاعتداء المباشر والاستفزازي، كي تقبل بوجود قوات عسكرية أجنبية في أراضيها. وهناك عدة أوصاف تقليدية لهذا النوع من القسر، ليس حفظ السلام من بينها.

وقد سمعنا أيضا أن المقصود بهذه الهجمات هو ضمان ألا تهدد الأحداث في الجمهورية الاتحادية السلام والأمن الإقليميين. والواقع أن هناك خطرا حقيقيا تماما أن تضر هذه الهجمات بالسلام والأمن الإقليميين وتبث الخلاف في جزر البلقان وما وراءها.

وحرصا على السلام والأمن في المنطقة، وإذا كانت البلدان التي تهاجم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الآن تراعي فعلا مصالح جميع اليوغوسلافيين، فإنه ينبغي لها أن توقف على الفور هذه العملية العسكرية القسرية غير المأذون بها وغير الشرعية. ويتعين حل المشاكل السياسية المحلية بطرق سلمية من قبل الأطراف المعنية، من خلال التشاور والحوار. ولا يمكن للتدخل العسكري الأجنبي إلا أن يزيد الأمور سوءا، ولن يحل أي شيء.

ونحن نحث منظمة معاهدة شمال الأطلسي على أن توقف فورا العمل العسكري ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ونثق أن مجلس الأمن سيتمكن من ممارسة سلطته من أجل الاستعادة المبكرة للسلام الذي تحطم في وقت سابق من هذا اليوم.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ألمانيا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاستروب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم الآن بصفتي رئيس الاتحاد الأوروبي. وأود إبلاغ مجلس الأمن بالبيان التالي الذي اعتمده المجلس الأوروبي هذا اليوم في اجتماعه في برلين. إن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي

"يساورهم قلق عميق إزاء فشل جهود الوساطة التي بذلها السفير هولبروك، والمفاوضون الثلاثة في عملية رامبوييه، وهم السفراء هيل ومايورسكي وبتريتش، مع رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، السيد سلوبودان ميلوسفتش. وكان الهدف المشترك لهذه الجهود هو حث جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على قبول وقف لإطلاق النار في كوسوفو، وإيجاد حل سياسي للصراع في كوسوفو، بغية وقف حدوث كارثة إنسانية في كوسوفو.

"وهناك الآن أكثر من ربع مليون كوسوفي بلا مأوى بسبب القهر الذي تمارسه قوات الأمن التابعة لبلغراد. وشرد ٦٥ ٠٠٠ شخص من ديارهم خلال الشهر الماضي، منهم ٢٥ ٠٠٠ شخص منذ انهيار محادثات السلام في باريس يوم الجمعة الماضي. وبينما وقَّع ألبانيو كوسوفو اتفاقات رامبوييه تدفقت قوات بلغراد إلى كوسوفو لبدء اعتداء جديد. ومنذ اندلاع الأعمال الحربية في كوسوفو في آذار/مارس ١٩٩٣ فر نحو ٤٤٠ ٠٠٠ شخص - أي أكثر من خمس سكان كوسوفو - أو هم شردوا. وتسقط ضحايا جديدة في كل يوم. والسكان المدنيون هم المستهدفون في الاعتداءات.

"وقد بذل المجتمع الدولي كل ما في وسعه لإيجاد حل سلمي للصراع في كوسوفو. ففي رامبوييه، وأخيرا في باريس، بذلت جهود مكثفة بعد شهور من التحضير للتفاوض بشأن اتفاق للحكم الذاتي في كوسوفو، وهو أمر عادل لطرفي الصراع، ومن شأنه أن يكفل مستقبلا آمنا لصرب كوسوفو كما هو لألبان كوسوفو ولجميع المجتمعات الوطنية الأخرى. ويلبي مشروع الاتفاق الذي وقعه ألبان كوسوفو في باريس، هذه المتطلبات على أساس سيادة يوغوسلافيا وسلامتها الإقليمية، ويكفل قدرا كبيرا من الحكم الذاتي لكوسوفو، ويضمن حقوق الإنسان للفرد لكل مواطني كوسوفو وفقا لأعلى المعايير الأوروبية، ويتوخى إقرار الحقوق الشاملة لكل المجتمعات الوطنية التي تعيش في كوسوفو، ويضع الأساس لأعمال إعادة التعمير اللازمة للمنطقة

التي مزقتها الحرب.

"وقد دأبت القيادة اليوغوسلافية في ظل الرئيس ميلوسيفتش على رفض الاشتراك الجاد في السعي من أجل التوصل إلى حل سياسي. وقدمت للشعب اليوغوسلافي صورة مشوهة للقضايا ولسير المفاوضات". وقد أضيف أننا شهدنا ذلك الليلة أيضا في هذه القاعة. "وبالإضافة إلى هذا قامت الشرطة الصربية والقوات المسلحة الاتحادية اليوغوسلافية، في الأسابيع القليلة الماضية بتعزيز شامل لوجودها في كوسوفو، فتجاوزت بذلك الحدود القصوى المبينة في اتفاق هولبروك - ميلوسيفتش في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وأخيرا تقوم قوات الأمن اليوغوسلافية بعمليات عسكرية ضد السكان المدنيين في كوسوفو في انتهاك لأحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١١٩٩ (١٩٩٨).

"وعلى أعتاب القرن الحادي والعشرين، لا يمكن لأوروبا أن تتساهل في وقوع كارثة إنسانية في وسطها. ولا يمكن السماح بأن تحرم أكثرية سكان كوسوفو، في وسط أوروبا، وبشكل جماعي من حقوقها وأن تتعرض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بالنسبة لها. ونحن، بلدان الاتحاد الأوروبي، ملتزمون التزاما أخلاقيا بعدم السماح بتكرار السلوك غير الشرعي والعنف، اللذين تجليا في مذبحة راجاك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وعلينا واجب ضمان عودة مئات الألوف من اللاجئين والمشردين إلى ديارهم. ويجب ألا يكافأ العدوان. كما يجب أن يعلم المعتدي أنه لا بد أن يدفع ثمنا غاليا لعدوانه. وهذا هو الدرس المستفاد من القرن العشرين.

"كما أن المجتمع الدولي لن يتساهل في الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. وينبغي ألا ينسى أولئك الذين يديمون الصراع في كوسوفو أن ولاية محكمة لاهاي تشمل كوسوفو. وسوف يتحملون هم وقادتهم بصورة شخصية تبعة أعمالهم.

"ونحن مسؤولون في نهاية المطاف عن تأمين السلام والتعاون في المنطقة مما سيضمن احترام قيمنا الأوروبية الأساسية، أي احترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والقانون الدولي والمؤسسات الديمقراطية وحرمة الحدود.

"وسياستنا غير موجهة ضد يوغوسلافيا، ولا ضد السكان الصرب ولا ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو جمهورية صربيا. ولكنها موجهة ضد السياسة غير المسؤولة للقيادة اليوغوسلافية. وهي موجهة ضد قوات الأمن التي تقاتل بنذالة ووحشية جزءا من السكان الذين ينتمون إليها. وإننا نود أن نضع حدا لهذه الهجمات الوحشية. ويجب على الرئيس ميلوسفيتش أن يوقف العدوان الصربي في كوسوفو وأن يوقع على اتفاقات رامبوييه التي تتضمن إنشاء قوة تنفيذ بقيادة حلف شمال الأطلسي لتحقيق الاستقرار.

"ونحث القيادة اليوغوسلافية بزعامة الرئيس ميلوسفيتش على استجماع شجاعتها في هذه المرحلة لكي تغير سياستها تغييرا جذريا. ولم يفت الأوان بعد على وقف القمع الداخلي وقبول جهود الوساطة التي يضطلع بها المجتمع الدولي. ويتمثل هدف المجتمع الدولي الوحيد في تأمين التوصل إلى مستقبل سياسي لكوسوفو، على أساس سيادة جمهورية يوغوسلافية الإتحادية وسلامتها الإقليمية، بما ينصف شواغل ومطامح كل السكانفي كوسوفو.

"لقد أبدى الألبان في كوسوفو التزامهم بالتوصل إلى حل سلمي بتوقيع اتفاقات رامبوييه. ومما له أهمية حيوية أن يتحلوا الآن بأقصى قدر من ضبط النفس.

"ونؤكد أننا لا نستهدف أن نبقي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية في العزلة التي فرضتها على نفسها من أوروبا والعالم. وعلى النقيض من ذلك، نود أن ننهي عزلة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أوروبا. ولكن لكي يتسنى ذلك يجب على ميلوسفيتش أن يختار طريق السلم في كوسوفو، وطريق الإصلاح، والتحول إلى الديقراطية، بما في ذلك حرية وسائط الإعلام في جميع أنحاء يوغوسلافيا".

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي هو ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): إن هذه اللحظة

التي نمر بها لحظة تاريخية لمستقبل منطقة البلقان، حيث يتدخل المجتمع الدولي لكي يوقف الكارثة الإنسانية والمأساة التي تحل بأمة عذب شعبها وقتل ودفن في مقابر جماعية، وهي أمة تطالب بحقها المشروع في الحرية وبقائها نفسه - وتلك حقوق ثابتة لكل الشعوب. وعلى الرغم من هذا اتخذ الألبان في كوسوفو قرارا مثاليا باحترامهم لإرادة المجتمع الدولي والتوقيع على اتفاق رامبوييه.

ولأكثر من ١٠ سنوات لم ينجح المجتمع الدولي في تنظيم عمل مشترك مثل العمل الذي قام به اليوم لإيقاف نظام بلغراد من خلق أزمة جديدة وخطيرة في قلب أوروبا. والشلل السابق كان ناتجا من تطاول المناقشات وكذلك إدعاء احترام المبادئ - بينما شهدت أوروبا في الواقع لدى نهاية القرن العشرين مجزرة البوسنة، في مدينة راتشاك وأماكن أخرى، وأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من القتلى وملايين اللاجئين.

وإن جمهورية ألبانيا تؤيد بقوة العمل العسكري الذي قامت به منظمة حلف شمال الأطلسي، ونعتبره عملا من أجل السلم والاستقرار في المنطقة. ويؤيد بلدي بقوة العمل الذي تم اليوم مثلما أيدنا من قبل التسوية السلمية التي يبدو أنها لم تتحقق.

وإن المجتمع الدولي لم يعلن اليوم الحرب على صربيا لأن الحرب كانت قائمة هناك منذ مدة طويلة. ولكن المجتمع الدولي حقق الخطوة الأولى نحو السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، وإعادة إرساء القيم الإنسانية والمبادئ المعرب عنها بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة - وهي مبادئ نؤمن بها جميعا.

ولا يمكن لبلد حاول أن يطمر مبادئ الميثاق الأساسية للسلم والأمن والتعاون، وارتكب مذابح جماعية وجرائم ضد الإنسانية أن يتوقع أن يلقى حماية من الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالصينية): المتكلم التالي هو ممثل البوسنة والهرسك. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شاكر بيه (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): إن القوة العسكرية ليست الخيار المحبذ، ولكنها أحيانا تكون أفضل شيء، والبديل الوحيد من بين العديد من الخيارات السيئة. وقد تكون هي البديل الوحيد المتاح لإنقاذ الأرواح البريئة.

وبالطبع، كان هناك بديل أفضل، ولكن على الرغم من جهود العديدين - في باريس، ولندن، وواشنطن، وجهود سائر أعضاء فريق الاتصال - فقد أوصد نظام بلغراد الباب أمام هذا الخيار. واسمحوا لي هنا أن أغتنم الفرصة لأشيد بالجهود التي لم تكل لممثلي فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والعديد غيرهم، التي أدت إلى توقيع أحد طرفي الصراع: أي الألبان في كوسوفو على الاتفاق. ونحن نشجعهم على الاستمرار في جهودهم الدؤوبة.

إن بلغراد تسعى حاليا إلى اللجوء لمجلس الأمن لإخفاء مسؤوليتها الصارخة. فهذا البلد الذي أطلق آلة حربه الوحشية على سكانه المدنيين لا يمكن أن يطلق صرخة الضحية عندما يتحرك المجتمع الدولي لمنع المزيد من التطهير العرقي والمذابح الجماعية. ولا يمكن لبلد تورط منذ فترة وجيزة في العدوان والتدخل العسكري ضد جيرانه، وارتكب اعمال الإبادة الجماعية ضد سكانه أنفسهم وغيرهم، ورفض الامتثال للقانون الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن أو التعاون مع محكمة يوغوسلافيا السابقة، أن يطلب الآن عن صدق حماية القانون الدولي. وهذا في الواقع يقلب رأسا على عقب مفاهيم الأخلاق، والشرعية والمبادئ التي تقوم عليها هذه المؤسسة، الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للذين يزدرون الخطوات العسكرية التي اتخذت اليوم ضد بلغراد، فعليهم أن يسألوا أنفسهم عما إذا كان المزيد من المحادثات سيسفر عن نتيجة؟ إذ أنه حتى الآن لم يزدد التطهير العرقي إلا سوءا. ونحن في البوسنة والهرسك كنا سنظل نعاني من آثار الحرب - والحرب نفسها- إذا لم يكن قد اتخذ عمل في خريف عام ١٩٩٥. وقد ظل الناس لفترة ثلاث سنوات ونصف في البوسنة والهرسك يشجعون المحادثات، ولثلاث سنوات ونصف استمرت الحرب والإبادة الجماعية والعدوان والتطهير العرقي. ولم تنجح الدبلوماسية إلا بعد حدوث التدخل العسكري. ولم نحقق السلام بالفعل إلا عندما اقنع مثيرو العقبات أمام السلام بأن يوقفوا الحرب.

وحتى عملية السلام في البوسنة والهرسك تعرضت للخطر بسبب استمرار تصاعد الحرب والتطهير العرقي

في كوسوفو. إن التطرف والعصبية القومية والتطهير العرقي أخذت تسود مرة أخرى في منطقتنا. وهذه الأحداث المؤسفة مثلت تهديدا حقيقيا، ومثلت مصدر قلق حقيقي لنا في البوسنة والهرسك.

ورغم ذلك، أرى أنه ينبغي لنا أن نتذكر أن الخطوات العسكرية التي اتخذت اليوم تعرض العديد من الأرواح للخطر. ونحن ندعو بالسلامة لمن يحاولون الآن التدخل لتحقيق قبول السلام. ونتوجه بالدعوات من أجل ألبان كوسوفو الأبرياء، الذين يتعرضون بالفعل للخطر بسبب حملة بلغراد العسكرية والذين يفرون من منازلهم. ونتوجه بالدعوات من أجل السكان الصرب الأبرياء عموما.

ونشير إلى أنه، أثناء تطور أحداث اليوم الدرامية، اتخذ نظام بلغراد خطوات نهائية لإغلاق كل بقايا وسائط الإعلام الحرة ولرفع درجة القمع الداخلي إلى مستوى جديد ضد الصرب والألبان والهنغاريين وسكان الجبل الأسود والبوسنيين على حد سواء. إلا أننا لا يمكن أن نغض الطرف عن أن العمل العسكري الذي ينفذ اليوم يوجد أيضا خطرا ماديا مباشرا أكبر على جميع الناس في صربيا. ونأمل أن يكون العمل العسكري قصير الأمد وأن تعود القيادة الحالية في بلغراد بمعجزة إلى رشدها.

وأود أن أذكر الأعضاء بأننا من أجل توطيد السلم في البوسنة والهرسك قمنا بدعوة قوة تثبيت الاستقرار العسكرية الدولية لتتمركز على إقليمنا ذي السيادة. وأنا لا أدري لماذا تخشى بلغراد وجود حفظة السلم الدوليين هؤلاء على أرضها بينما رحبنا نحن في البوسنة والهرسك بوجودهم. فنحن أيضا دولة ذات سيادة - وهي دولة عرضت بالمناسبة أن تقدم قواتها للمساعدة في صون السلم في كوسوفو. وحينما أقول قواتها أعني القوات من كل من جمهورية صربسكا واتحاد البوسنة والهرسك. فهل هناك فرق بين الدافع والنتيجة المرجوة في العاصمتين؟ فنحن قد اخترنا السلام.

إن الكبرياء الكاذبة والعناد القومي ليسا الإجابة. والحل، أي خيارات السلام، ليس في نيويورك أو في واشنطن أو في بروكسل، بل، في واقع الأمر، في بلغراد وفي صربيا. ونأمل أن تصل هذه الرسالة إليهم.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): لقد استمع وفدي بعناية شديدة إلى هذه المناقشة الهامة المتصلة بموضوع ليس سهلا على أي شخص بيننا، وقد استمعنا إلى بعض العبارات القاطعة التي أدلى بها بعض المتكلمين فيما يتعلق بمسألة لجوء الدول إلى استخدام القوة. صحيح أن القوة تستخدم أحيانا دون الاستناد إلى أساس صريح في قرارات مجلس الأمن. وهذه ظاهرة ليست بالجديدة. وقد يختلف الأمر عن العالم المثالي الذي نريده جميعا، إلا أن هذا أصبح جزءا من الواقع.

وأود أن أذكر مثالا تاريخيا واحدا فقط. في عام ١٩٧١، في آسيا، لجأت دولة عضو في الأمم المتحدة إلى استخدام القوة في حالة ضرورة قصوى. وكانت تلك حالة استخدام قوة بدون إذن من مجلس الأمن وبدون الاستناد إلى الدفاع المشروع عن النفس. وعلى الرغم من ذلك، لقيت حالة الضرورة القصوى تفهما واسع النطاق من المجتمع الدولي. وأظن أن الدروس التاريخية التي يمكن استقاؤها من ذلك المثال ينبغي ألا تغفل اليوم بصورة كاملة.

وأود أيضا أن أقول شيئا عن قرارين من قرارات مجلس الأمن، هما القراران ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، اللذان لهما صفة القانون الواجب الانطباق في الحالة التي تناقش اليوم. إن الحالة في كوسوفو يعرفها مجلس الأمن بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة. ويعرف ذلك الحالة بأنها ليست مسألة تدخل أساسا في نطاق الولاية الداخلية لدولة ما. وبعبارة أخرى، من الواضح أن الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق لا تنطبق هنا.

وبالطبع، كان من الممكن للقرارين ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) أن يكونا أوضح، ويتمنى المرء لو تسنى لهذا النوع من القرارات أن يحدد على نحو أكمل مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن شاركوا منا في صياغة ذينك القرارين يعلمون جيدا أن نصي الصياغة الأصليين كان المقصود منهما أن يفعلا ذلك تحديدا، وأنه، بسبب اختلاف الأعضاء الدائمين في الآراء، لم يتسن في هذين القرارين توفير إطار كامل بما فيه الكفاية ليشمل الطائفة الكاملة من التدابير التي قد تكون ضرورية للتصدي بنجاح للحالة في كوسوفو. وهذا مثال آخر على أن العالم ليس كاملا.

وأود أن أثير نقطة أخرى أختتم بها بياني. إن مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية أولية؛ إنها ليست مسؤولية حصرية. والأمر يعتمد بدرجة كبيرة على مجلس الأمن، وعلى قدرته على وضع سياسات تجعله جديرا بالسلطة الممنوحة له بموجب الميثاق، في أن تصبح أولوية مسؤوليته واقع الأمم المتحدة فعلا.

الرئيس (تكلم بالصينية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.